

آخر المستجدات الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
بيان جماعي للمنظمات غير الحكومية – بيان شفوي

السيد الرئيس، السادة المندوبون الموقرون،

تم إعداد هذا البيان من خلال مشاورات مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك تلك التي يقودها النازحون قسراً وعديمو الجنسية.

في عام 2025، واجهت حالة النزوح القسري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أزمات متفاقمة من النزاعات، وتخفيضات في التمويل، وتراجع المبادئ الدولية الراسخة. ومع دخول عام 2026، يهدد اتساع رقعة النزاعات في المنطقة، بما في ذلك التطورات الأخيرة في إيران، بيئة الحماية الإنسانية التي تعاني بالفعل من أوضاع بالغة الصعوبة.

تشعر المنظمات غير الحكومية بقلق بالغ إزاء الانتهاكات المتكررة المحتملة للقانون الإنساني الدولي في هذا النزاع، مع وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين وأضرار جسيمة في البنية التحتية. ويتحمل الأطفال والنساء واللاجئون والمدنيون الآن التكلفة البشرية لسنوات من الانتهاكات غير المقيدة التي بلغت ذروتها في هذا العنف.

ندعو جميع الأطراف بشكل عاجل إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والبنى التحتية المدنية، والالتزام الصارم بالقانون الإنساني الدولي، والسماح للفئات المتضررة بالبحث عن الأمان عبر الحدود، ووضع حد للعنف.

حتى في الذكرى الخامسة والسبعين لاتفاقية اللاجئين، نشهد تجاهلاً كبيراً لحقوق اللاجئين ومبادئ تقاسم المسؤولية تجاههم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما وتراجعت الالتزامات تجاه اللاجئين السوريين بشكل كبير وتضاءلت حصص إعادة التوطين. كما تتزايد عمليات الترحيل والعودة القسرية إلى سوريا بسرعة. ولا تزال البنية التحتية الأساسية والخدمات الضرورية والظروف الاقتصادية في سوريا غير كافية لضمان ظروف معيشية كريمة ومستدامة.

ونؤكد مجدداً أن التزامات الحماية الدولية تجاه اللاجئين تظل قائمة إلى أن تزول ظروف الحماية بشكل جذري ودائم. وبدلاً من التركيز السابق لأوانه على العودة، نحث المجتمع الدولي على تركيز موارده على تعزيز السلام وإعادة الإعمار في سوريا. ونحث الدول على تعزيز تقاسم المسؤولية وضمان حصول جميع اللاجئين في البلدان المضيفة على إمكانية الوصول الكامل إلى إجراءات اللجوء.

لا تزال النزاعات المستمرة والمتجددة في لبنان واليمن تسبب في نزوح السكان. ومع تقلص وجود المفوضية، اضطر منسوق المنظمات التي يقودها اللاجئون والجهات الفاعلة المحلية الأخرى إلى تحمل مسؤولية أكبر لضمان استمرارية الخدمات، في حين لا يزالون يحتاجون إلى التمويل ودعم تقاسم القدرات الذي تعهدوا به في إطار برامج التوطين و«إعادة هيكلة الاستجابة الإنسانية».

وفي غزة والضفة الغربية، لا يزال الوضع مأساوياً للغاية.

لتخفيف الضغط الشديد على اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمكين الاستجابات المحلية، نحث على اتخاذ إجراءات جماعية على النحو التالي:

أولاً، يجب إنهاء حالة عدم اليقين القانوني التي يواجهها العديد من اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لا يزال الافتقار إلى الوضع القانوني الرسمي يعيق وصول اللاجئين إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش المستدامة، ويجعلهم عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان. نرحب بالجهود الحالية الرامية إلى إنشاء أطر وطنية لتنظيم وضع اللاجئين – ولكن يجب أن تتضمن هذه الأطر ضمانات مبدأ عدم الإعادة القسرية، وحظر الاحتجاز التعسفي، والحماية من التمييز.

ثانياً، نحث الحكومات المانحة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالاستجابة على ضمان ألا تؤدي قيود التمويل إلى إضعاف الوصول إلى الخدمات الحساسة للنوع الاجتماعي. يجب على المانحين إعطاء الأولوية لتمويل مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات الأساسية التي تستهدف النساء والأسر التي تعيلها نساء.

ثالثاً، نحث الدول الأعضاء على الاعتراف بأن سياسات ترحيل الحدود والإجراءات الرادعة لم تقلل من التحركات غير النظامية، بل عرضت الفئات الأكثر عرضة للخطر لانتهاكات تهدد حياتهم. إن الزوح المستمر من مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نادراً ما يكون مسألة اختيار، ومن الضروري توجيه الموارد نحو الحماية والتنمية والحلول المحلية لمعالجة الأسباب الجذرية.

رابعاً، يجب على المجتمع الدولي أن يوفر الدعم بشكل أفضل للاستجابات التي يقودها اللاجئون. فحتى في الوقت الذي تضطر فيه الجهات الفاعلة المحلية إلى سد الثغرات، لا تزال هياكل التمويل الحالية تهمشها وتتعامل معها كشركاء ثانويين بدلاً من شركاء متكافئين. ويعمل العديد من موظفي المنظمات التي يقودها اللاجئون على أساس تطوعي لتلبية الاحتياجات المتزايدة. ونحث الجهات الفاعلة الدولية على توسيع نطاق الحلول التمويلية المبتكرة بما في ذلك المنح المشتركة وترتيبات الاستضافة المالية وزيادة استعدادها للمخاطر في التمويل المباشر.

أخيراً، يجب على الجهات الفاعلة الدولية بذل المزيد من الجهود لحماية المنظمات المحلية التي يقودها اللاجئون والمنظمات المحلية العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تعمل العديد من المنظمات المحلية في فضاءات مدنية مقيدة، مما يعرض الموظفين اللاجئين لمخاطر إضافية. نحث المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على اعتماد دور تكميلي أكثر تأثيراً للمنظمات التي يقودها اللاجئون والمنظمات المحلية العاملة مع اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال دمج احتياجاتها التشغيلية في استراتيجيات الحماية، وتوفير التوجيه القانوني وخطط التخفيف من المخاطر للموظفين الأكثر عرضة للخطر، وتبادل الخبرات لمساعدتهم على التعامل مع البيئات التنظيمية الوطنية.

هذا البيان متاح على موقع ICVANETWORK.ORG.

شكراً لكم.